

ارتفاع إجمالي الموجودات 4% لتصل إلى 2733 مليون دينار.. وودائع العملاء تقفز 3,1%

المرزوق: 9,9 ملايين دينار أرباح «المتحد» في الربع الأول بنمو 16%

ومؤكد أن البنك يسعى دائماً لتقديم أفضل خدمة مصرفية تلتقي جميع تطلعاتهم حيث إن عملاءنا هم محور اهتمامنا وحرص الإدارة على جميع المستويات.

الانتعاش الاقتصادي

وحول البيانات المالية خلال العام الحالي وتوقعات الربحية قال المرزوق: «سيحقق البنك إن شاء الله المزيد من الإنجازات خلال العام الحالي، لا سيما مع بداية ظهور بوادر الانتعاش الاقتصادي وعلامات تعافى الاقتصاد العالمي، حيث برز البنك الأهلي المتحد كواحد من المصارف الإسلامية الواعدة في ظل مجموعة مصرفية متكاملة تحظى بمكانة إقليمية متميزة تستمد معطياتها وقوتها وملاءتها العالية من تاريخ مصرفي عريق يعود إلى أكثر من 70 عاماً مضت حل فيه البنك مرات عدة على رأس قائمة المصارف في الكثير من المعايير المصرفية العالمية».

قبل العملاء. وأشار المرزوق إلى أن العوائد المحققة على الودائع الاستثمارية في الربع الأول من العام الحالي 2012 فاقت العوائد للودائع المشابهة لها في السوق وهي تمثل أعلى عوائد في الكويت، حيث أظهرت نتائج أعمال البنك عن الربع الأول من 2012 معدلات توزيع أرباح على الودائع السنوية بالدينار الكويتي بمعدل 2,54%، كما بلغ معدل العائد الاستثمارية السنوية للوديعة الشهر بالدينار الكويتي معدل 1,75% وكذلك حسابات التوفير الاستثمارية السنوية بالدينار الكويتي التي بلغ معدل العائد لها 1,80% مشيراً إلى تميز البنك الأهلي المتحد باحتساب الأرباح بشكل ربع سنوي مما يضمن للمودعين حقيهم في الأرباح المحققة في الفترات السابقة (لكل ربع سنة على حدة) وفقاً لنتائج البنك المعلنة لتلك الفترات، مما يؤكد ثقة العملاء في البنك والسعي سيطر المساءل الأمن لهم،

مجدداً أن البنك قد تجاوز تداعيات المرحلة الماضية مع المحافظة على تنمية أصوله، مؤكداً أن إدارة المخاطر في البنك تعمل وفق كفاءة عالية الأمر الذي دعم وحافظ على تمتعنا والتصنيف الائتماني المتميز والمستقر حسب تقارير الوكالات العالمية، الأمر الذي جعل من البنك الاختيار الأمثل لجمهور المتعاملين.

الودائع الاستثمارية

وأوضح المرزوق أن البنك الأهلي المتحد بعد تحوله إلى بنك يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية يعمل وبكل طاقاته في ظل باقة متنوعة من الخدمات المصرفية الإسلامية والتي روعي فيها المحافظة على مزايا مسازل يتمسك بسياسات ثابتة وحرصاً على توفير مزاياها للعملاء، مع حرص البنك على موازنة جميع أنشطته وخدماته المقدمة لعملائه بما يضمن تحقيق مصالحهم على أفضل وجه، حيث لاقت هذه الخدمات استحساناً وإقبالاً كبيراً من

في إطار اكتمال السنة الثانية من التحول إلى بنك يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية والتي تمت بنجاح».

وأضاف أن المركز الرئيسي للأرباح جاء نتيجة لنمو الأداء في جميع القطاعات بفعل تنوع مصادر الإيرادات وتوسع النشاطات وتوزيع المخاطر والاهتمام المتزايد بمتطلبات العملاء وتقديم العديد من الخدمات والمنتجات المتطورة، مشدداً ذلك على أن المرحلة القادمة ستكون متحدى بالتحديات التي تفرض على القطاع المصرفي الكويتي ضرورة تطوير أدواته ومنتجاته في ظل المتغيرات الدولية المتسارعة التي يشهدها العالم.

وأكد المرزوق أن البنك مسازل يتمسك بسياسات ثابتة وحرصاً على توفير مزاياها للعملاء، مع حرص البنك على موازنة جميع أنشطته وخدماته المقدمة لعملائه بما يضمن تحقيق مصالحهم على أفضل وجه، حيث لاقت هذه الخدمات استحساناً وإقبالاً كبيراً من

2733 مليون دينار في نهاية الربع الأول 2012 بالمقارنة مع 2628 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2011، كما نمت وادائع العملاء بنسبة 3,1% لتصل إلى 1731 مليون دينار في نهاية الربع الأول 2012 بالمقارنة مع 1679 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2011».

نتائج إيجابية

وتعليقاً على هذه النتائج الإيجابية التي حققها البنك قال المرزوق: «تأتي هذه النتائج الجيدة وسط مزيد من السياسة التحوطية وإصرار البنك على اتساع أفضل سبل ومبادئ الحوكمة ضمن منظومة متكاملة يعمل بها البنك الأهلي المتحد في جميع الأسواق المحلية والإقليمية مكنته من تخطي الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالأسواق واثرت بشكل مباشر على الائتمان والتمويل، إلا أن أرباح البنك أثبتت قدرته على تخطيها بما لدى البنك من إدارة متحفظة قادرة على تحدي الصعاب ومواجهة المخاطر وذلك



حمد المرزوق



أعلن البنك الأهلي المتحد عن تحقيق مستويات ربحية جيدة في الربع الأول من عام 2012 حيث بلغ صافي الربح المحقق 9,9 ملايين دينار عن فترة الثلاثة أشهر لعام 2012 بزيادة مقدارها 16% عن الفترة نفسها من العام السابق.

وقد تحقق ذلك الربح من خلال إيرادات تشغيلية قدرها 20,2 مليون دينار، وبلغت ربحية السهم 9,3 فلويس للسهم مقابل 8 فلويس للسهم للفترة نفسها في 2011، الأمر الذي يعكس مدى قوة مركز البنك المالي وقدرته على الاستثمارية في تحقيق الأرباح التشغيلية للبنك.

وبهذه المناسبة، قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك الأهلي المتحد حمد عبدالمحسن المرزوق: «يفضل الله استطاع البنك الأهلي المتحد أن يحقق نسب نمو ملحوظة، فقد سجل نسبة نمو في إجمالي الموجودات في الربع الأول من العام 2012 بلغت 4% حيث ارتفع إجمالي الموجودات إلى

«جلوبل»: توقعات بثبات أسعار الفائدة المحلية دون تغيير حتى نهاية 2014

البنوك المحلية: التسهيلات الائتمانية المحلية الممنوحة إلى المقيمين (مليون دينار)						
القطاع	2006	2007	2008	2009	2010	2011
التجارة	1,702	1,900	2,285	2,261	2,299	2,307
الصناعة	609	1,071	1,465	1,501	1,617	1,750
البناء والتشييد	1,070	1,367	1,674	1,724	1,756	1,688
الزراعة وصيد البحر	36	15	12	12	9	10
المؤسسات المالية غير المصرفية	1,427	2,409	2,762	2,904	2,837	2,380
التسهيلات الشخصية	6,052	7,093	7,866	8,386	8,457	8,947
القروض الاستهلاكية	756	631	617	630	695	823
القروض المسجلة	3,154	3,891	4,086	4,566	4,805	5,136
شراء الأوراق المالية	1,605	2,157	2,794	2,827	2,698	2,641
قروض أخرى	538	413	369	364	259	347
العقارات	3,288	5,002	5,966	6,597	6,466	6,756
النفط الخام والغاز	59	59	111	218	211	173
الخدمات العامة	5	3	1	1	-	0
قروض أخرى	694	1,220	1,523	1,504	1,548	1,602
مجموع التسهيلات الائتمانية	14,934	20,137	23,666	25,108	25,201	25,612

أسعار الفائدة في البنوك الكويتية									
النسبة المئوية	2009			2010			2011		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
أسعار الفائدة بين البنوك لمدة 3 شهور (متوسط)	1,28	1,01	0,91	0,85	0,85	0,85	0,87	0,81	0,79
سعر إعادة شراء (الربيع)	2,25	2,25	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00
سعر الفائدة على الإقراض (السعر المرجح)	6,03	5,91	5,64	5,41	5,35	5,29	5,23	5,23	5,20
سعر الفائدة على الودائع (السعر المرجح)	2,53	2,60	2,44	2,35	2,30	2,26	2,22	2,20	2,17

عرض النقود						
مليون دينار كويتي	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نقطة نقد التداول	623	666	726	776	776	1,025
الودائع النقدية	2,942	3,554	3,975	3,938	3,938	5,606
عرض النقود (M1)	3,564	4,220	4,701	4,714	4,714	6,630
أشياء النقود	12,214	14,773	17,710	20,182	20,182	21,194
عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2)	15,778	18,993	22,411	24,896	24,896	27,824
الودائع لدى المؤسسات المالية	40	20	40	24	24	14
عرض النقود الإجمالي (M3)	15,818	19,012	22,450	24,919	24,919	27,838

موجودات البنوك الأجنبية						
مليون دينار كويتي	2006	2007	2008	2009	2010	2011
صافي الموجودات الأجنبية	2,130	1,410	1,410	4,432	4,283	4,983
الموجودات الأجنبية	5,246	7,633	7,633	7,354	7,274	8,141
المطالبات الأجنبية	3,116	6,223	6,223	2,922	2,991	3,159
صافي الموجودات المحلية	21,744	27,921	27,921	32,967	34,108	35,937
المطالبات على القطاع الخاص	16,148	21,820	21,820	27,019	27,527	28,237
المطالبات على الحكومة	2,165	1,912	1,912	1,922	1,910	1,887
الودائع لدى بنك الكويت المركزي	976	1,297	1,297	1,097	1,452	2,130
موجودات أخرى	2,455	2,892	2,892	2,929	3,218	3,683

وجاء النمو الهامشي نتيجة لارتفاع الائتمان الممنوح إلى قطاع التسهيلات الشخصية (بمقدار 490 مليون دينار، أو 5,8%) وكذلك التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع العقار (بمقدار 290 مليون دينار أو 4,5%) والتسهيلات المقدمة إلى قطاع الصناعة (132 مليون دينار أو 8,2%)، ومن ناحية أخرى، تراجع الائتمان الممنوح إلى قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية (بقيمة 457 مليون دينار أو ما يساوي 16,1%) وقطاع البناء والتشييد (بقيمة 68 مليون دينار أو ما يساوي 3,9%) وقطاع النفط الخام، والغاز الطبيعي (بقيمة 38 مليون دينار أو 18,1%) خلال عام 2011.

لفت التقرير إلى مواصلة الحكومة الكويتية إصدار سندات وأذون الخزانة من أجل التحكم في مستوى السيولة النقدية المحلية، ولكن لم يكن عدد السندات وأذون الخزانة المصدرة كبيراً بالمقارنة مع عرض النقود الإجمالي، ففي الواقع، شهد إصدار السندات تراجعاً منذ عام 2005، ونتيجة لذلك، سجل الرصيد القائم للقرروض الحكومية انخفاضاً بنسبة 4% في الفترة الممتدة من عام 2006 إلى عام 2011. وفي نهاية عام 2011، وصل الاقتراض الحكومي المستحق للانخفاض إذ اقتترضت الحكومة 1,7 مليار دينار عن طريق إصدار سندات كما اقتترضت 550 مليون دينار من ناحية أذون الخزانة، ولكن، نظراً لأن عدد السندات وأذون الخزانة المصدرة كان أقل من عدد تلك المستحقة السداد، شهد إجمالي الرصيد الحكومي القائم تراجعاً، ولم تصدر الحكومة أي أذون خزانة خلال الفترة الممتدة من عام 2006 حتى عام 2008، ويشير تفضيل الحكومة إصدار سندات على إصدار أذون خزانة إلى أنها تحبذ التمويل المتوسط الأجل عن التمويل القصير الأجل.

شهدت موجودات البنوك المحلية تراجعاً خلال الربع الثاني من عام 2008 لتصل إلى 1,8%، غير أنها ارتفعت إلى 3,7% في نهاية ذلك العام، بعد ذلك، تراجعت أسعار الفائدة بين البنوك بأكثر من 100 نقطة أساس خلال الربع الأول من عام 2009 كما انخفضت بواقع 100 نقطة أساس إضافية خلال الربع الثاني من عام 2009، وواصلت أسعار الفائدة بين البنوك الكويتية الانخفاض خلال عامي 2009 و2010، وبلغت أسعار الفائدة بين البنوك الكويتية لمدة 3 أشهر 0,8125% في بداية الربع الثاني من عام 2011 وبقيت بعد ذلك ثابتة دون تغيير، كما شهدت أسعار الفائدة على القروض تراجعاً بدءاً من الربع الثالث من عام 2008 واستمرت في التراجع خلال فترة الأرباع السنوية التالية بالغة 5,12% في نهاية عام 2011.

موجودات البنوك المحلية شهدت نمواً ثابتاً خلال الأعوام الخمسة الماضية وارتفعت بنسبة 5,4% خلال 2011

بقيت السياسة النقدية توسعية منذ بدء الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وفي نهاية عام 2011، نما عرض النقود M1 بنسبة 21% ليصل إلى 6,6 مليارات دينار. ويعير ارتفاع عرض النقود M1 بصفة أساسية إلى نمو الودائع النقدية، التي شهدت زيادة بنسبة 20,9% لتبلغ قيمتها 5,6 مليارات دينار خلال عام 2011.

التسهيلات الائتمانية المحلية

بقي معدل نمو الائتمان ثابتاً تقريباً، إذ سجل نمو هامشياً بنسبة 1,6% خلال عام 2011،

المتحد معك منذ 1941 شريكة وحسن معاملة
 1812 000 - ahliunited.com

المتحد

النتائج المالية للربع الأول لعام 2012

صافي الربح 9.9 مليون دك

صافي الربح 8.5 مليون دك

صافي الربح 2,733 مليون دينار كويتي

صافي الربح 1,731 مليون دينار كويتي

صافي الربح 2,628 مليون دينار كويتي

صافي الربح 1,679 مليون دينار كويتي

صافي الربح 9.9 مليون دينار كويتي

صافي الربح 9.3 مليون دينار كويتي

أكثر من 71 عاماً من الخبرة المصرفية الرائدة في الكويت

صافي الربح 9.9 مليون دك

صافي الربح 8.5 مليون دك

صافي الربح 2,733 مليون دينار كويتي

صافي الربح 1,731 مليون دينار كويتي

صافي الربح 2,628 مليون دينار كويتي

صافي الربح 1,679 مليون دينار كويتي

صافي الربح 9.9 مليون دينار كويتي

صافي الربح 9.3 مليون دينار كويتي

أكثر من 71 عاماً من الخبرة المصرفية الرائدة في الكويت